نشرة دورية تصدر من المرصد السوداني لحقوق الانسان
العدد صفر / مايو 2024

سجل المخازي :

السودانيات يواجهن الاغتصاب والاستغلال في سياق الحرب

سليمان بلدو: أطراف الحرب انتهازيون يتنافسون على موارد السودان الاقتصادية

تحية لروح المناضل أمين مكي مدني

2018 - 1938

هالة الكارب:
حرب السودان موجهة ضد النساء والفتيات

www.suhrm.org

الراصد السوداني

تحية لروح المناضل أمين مكي مدني

مرت علينا في فبراير الماضي الذكرى الخامسة والثمانين لميلاد الدكتور أمين مكي مدني (٢ فبراير ١٩٣٩ – ٣١ أغسطس ٢٠١٨)، أحد أبرز مؤسسي المنظمة السودانية لحقوق الإنسان، التي أجبرها نظام الإنقاذ على العمل من الخارج لسنوات.
ورفض النظام السابق إعادة تسجيل المنظمة بُعيد اتفاقية السلام الشامل٢٠٠٥، مما أجبر الدكتور أمين وزملائه على إعادة تسجيل المنظمة باسم المرصد السوداني لحقوق الإنسان.
ومدني، محام بارز وخبير في التعاون الدولي وموظف دولي وأكاديمي تعلم على يديه الكثير من القانونيين، لكنه لم يتوقف عند حدود المهنة والوظيفة المرموقة، فانخرط مبكرا في النضال من أجل الحريات النقابية وحقوق الإنسان والديمقراطية.

كما لعب من موقعه الحقوقي والمهني دوراً بارزاً في استعادة الديمقراطية في مارس-أبريل ١٩٨٥ حيث توافقت قوى الانتفاضة في تلك الفترة على اختياره وزيراً في الحكومة الانتقالية.
سيظل ميراث مدني المتمثل في الدفاع عن كرامة الإنسان السوداني، والتزام أرفع القيم والأخلاقيات المهنية، والاتساق والتضحية زاداً لأجيال من المناضلين والمناضلات السودانيين من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان.

كما سيظل ميراثه في التجربة الوطنية السودانية مصدر إلهام في سعي السودانيين الحالي لوقف الحرب واستعادة الدولة السودانية من قوى التسلط والفساد وتحقيق العدالة والانتصاف للناجيات/ين من ويلات الانتهاكات الفظيعة طوال تاريخ ما بعد الاستعمار وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي كان الراحل من أبرز من وثق لها في كتابات منشورة.

افتتاحية

وقف الحرب.. ضرورة

يسرنا ويشرفنا أن نتقدم إليكم/ن جمهور القارئات والقراء بالعدد رقم صفر من نشرة الراصد السوداني الصادرة عن المرصد السوداني لحقوق الانسان والتي نأمل أن تُشكل مساحة للتفاعل الحيوي والمثمر لكل الناشطين/ات الحقوقيين والمهتمين/ات بحماية وتعزيز حقوق الإنسان للسودانيين كافة، داخل وخارج الوطن.

يتزامن صدور هذه النشرة مع مرور أكثر من سنة لاندلاع حرب الخامس عشر من أبريل الكارثية، هذي الحرب التي أدخلت السودان– أرضاً وشعباً- في أزمة وجودية حقيقية، وليست مجازاً.

لقد أصبح وجود السودان مهدداً ككيان جيوسياسي معروف، تشرد الملايين من أبنائه وبناته في المنافي ومناطق النزوح تاركين وراءهم مساكنهم وأملاكهم ومحيطهم الاجتماعي، لا يدرون متى يعودون، بل لا يدرون إن كانوا سيعودون مرة أخرى إلى ديارهم.

وتعطل الإنتاج وتوقفت كل الأعمال، وجفت المداخيل للغالبية الساحقة من المواطنين، وانهارت العملة المحلية، وتصاعدت الأسعار بصورة جنونية مع تناقص مرعب في الإمدادات الغذائية والأساسيات.

وحذر كثير من المختصين/ات من خطر المجاعة؛ ومع انهيار الاقتصاد السوداني لم يتبق إلا القليل مما كان قائماً قبل الحرب؛ ونشأ بالمقابل "اقتصاد حرب" يتحكم فيه حملة السلاح وتجار الحروب والأزمات.

توقفت المدارس والجامعات، وتعطلت غالبية المرافق الصحية، وشارف كامل النظام الصحي في البلاد على الانهيار التام.

تعطلت أغلب مؤسسات الدولة والمرافق الحيوية، واختفت الشرطة والمؤسسات العدلية، وسادت حالة من الفوضى واللا قانون، خاصة في المناطق التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع في العاصمة الخرطوم وغيرها.

أما عن انتهاكات حقوق الإنسان، موضع الاهتمام الرئيسي للمرصد، والمنظمات الحقوقية الأخرى، فقد ظلت تحدث باضطراد منذ اندلاع هذه الحرب: من ولاية الخرطوم بمدنها الثلاث إلى إقليم دارفور في غرب البلاد، إلى مناطق في كردفان والنيل الأبيض إلى ولاية الجزيرة في وسط السودان.

تردت أوضاع حقوق الإنسان في تلك المناطق إلى مستويات كارثية بسبب خروقات وجرائم الطرفين واستهانتهم البالغة بمعايير حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

تراوحت الانتهاكات من قبل الطرفين ما بين الاستهداف الممنهج للمدنيين والأعيان المدنية ونهب ممتلكات المواطنين والأسواق والمخازن وتخريب المنشآت، إلى الاعتقال والتعذيب، والقتل خارج نطاق القانون، وجرائم الاغتصاب والعنف الجنسي، إلى استهداف الناشطين المدنيين والسياسيين والحقوقيين ودعاة وقف الحرب.

ولعل ما حدث على يد قوات الدعم السريع في اقليم دارفور، وما قامت وتقوم به هذه القوات في ولاية الجزيرة، يجسد بوضوح فداحة الانتهاكات التي أدت إلى التهجير القسري لمئات الآلاف من الأسر بحثاً عن ملاذات آمنة داخل وخارج البلاد.

من هنا أتى مطلب وقف الحرب.. لوقف هذه الانتهاكات المستمرة، والمأساة المتطاولة، خاصة وأن من يدفع تكلفة هذه الحرب هم المدنيين، بل هي موجهة ضدهم بالأساس كما أثبتت حوادث عام من الاحتراب.

في خضم هذا الواقع المأساوي، وهذه العتمة تهل علينا الذكرى الخامسة لاعتصام القيادة العامة التاريخي، الذي مهد لانتصار ثورة ديسمبر المجيدة ونجاحها في الإطاحة برأس النظام في الحادي عشر من أبريل ٢٠١٩.

على الرغم من التحديات والإخفاقات التي واجهت ثورة ديسمبر وحكومتها الانتقالية، وعلى الرغم من الانقلاب عليها بواسطة المكون العسكري، ثم هذه الحرب الرامية لاجتثاث الثورة

وقواها وأهدافها، يظل شعار ثورة ديسمبر الخالد: حرية، سلام وعدالة، نبراساً ومنارة هادية للشعب السوداني، وقواه الشبابية بصفة خاصة، في مسيرته نحو الديمقراطية والبناء الوطني.

وفى سودان الحرب ربما نعيد ترتيب شعار الثورة لنقدم السلام على المطالب الأخرى، لكن تظل الحرية شرطا ملازماً لطلب السلام نفسه ولطلب العدالة من ثم.

وقف الحرب؛ أي وقف العدائيات لا يعنى بالطبع حلول السلام، ولكنه قد يشكل مقدمة لإحلال السلام ولبنائه. وكما قال الشاعر المتميز محمد المكي إبراهيم:

حين أغفت عيون البنادق والموت نام
نهض العشب بين الخنادق
والزهر قام
زهرة للهوى
زهرة الجنوب
زهرة الشمال الحبيب
زهرة للتقدم والتنمية
زهرة زهرة يسقط الثأر ما بيننا
والمتاريس والتعبئة
يسقط الزمن المتشرب بالخوف
والدم
واللاجئين
من حسابتنا تسقط الحرب
تحملها الأودية
فإذا فرح في حديقة شوك قديم

ترى من يقطف لنا زهرة للتقدم والتنمية!

مقالات

تداعيات حرب ١٥ أبريل على الصحافة والصحافيين/ات

محمد الأسباط

"الحقيقة هي أولى ضحايا الحرب" تنهض هذه المقولة ناصعة عند إلقاء نظرة على نقل وتناول الحقيقة في أعقاب حرب 15 أبريل 2023 التي تدور في السودان ومازالت.

يعتبر أول انتهاك تسببت فيه الحرب على الصحفيين والصحفيات أنها فرضت عليهم إنكار هويتهم/ن الصحفية وعدم إبرازها مهما استدعى الأمر أمام أحد طرفي الصراع، لأن الصحفي/ة في نظر الطرفين مجرم، فقط لأنه يبرز الحقائق التي يحاولون تدليسها وإخفاءها وراء الشائعات والأخبار المفبركة التي يروج لها طرفا الصراع

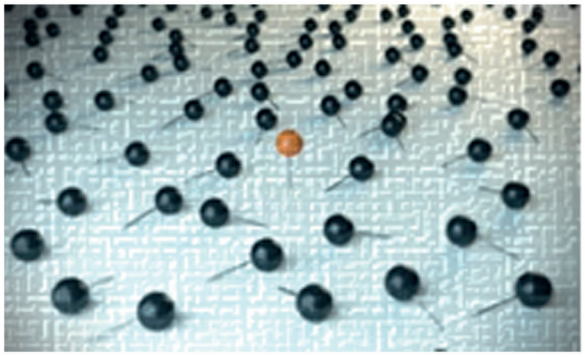

وبلغت مجمل الانتهاكات المباشرة التي تعرض لها الصحافيون/ات ووسائل الاعلام منذ اندلاع الحرب في **15** أبريل التي تم رصدها وتوثيقها (**368**) حالة انتهاك مباشرة إذ قُتل نحو (**7**) صحفيين وصحفيتان اضافة إلى مقتل نحو (**15**) من افراد عائلات الصحفيين جراء قصف المنازل.
وتعرض (**8**) صحفيون من بينهم (**3**) صحفيات للإصابة. بينما تم إطلاق النار على (**17**) صحفي وصحفية أثناء التغطية وفي مواقع عملهم ومنازلهم، في موازاة ذلك تلقى (**38**) صحافي و(**9**) صحفيات تهديدات وصلت الى حد التهديد بالتصفية الجسدية.

وذكر تقرير النقابة أن (**26**) صحفيا وصحفية تعرضوا للاعتداء بالضرب أو نهب ممتلكاتهم/ن الشخصية أو للانتهاكين معا، وتم الانتهاك من قبل قوات الجيش وقوات الدعم السريع على حد سوا.

إضافة لاحتجاز نحو (**100**) صحفي وصحفية يعملون في مختلف المحطات الإذاعية والتلفزيونية في أماكن عملهم لفترات متفاوتة أقلها (**72**) ساعة تحت القصف وبدون مؤن غذائية، بعضهم خرجوا بمهارات فردية خلال ساعات الهدنة والبعض الآخر تم إجلاءه بواسطة الصليب الأحمر بعد مناشدات من نقابة الصحفيين.

من جهة أخرى بلغ عدد الانتهاكات التي طالت مقار ومؤسسات إعلامية نحو (**26**) حالة انتهاك من بينها الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون التي توقفت عن البث، منذ الخامس عشر من أبريل الماضي.

ويتواصل مسلسل الهيئة ثكنة عسكرية مع مواصلة المعارك بداخلها.
وفي تطور خطير تم تحويل الهيئة إلى معتقل من أكبر معتقلات الدعم السريع وفقاً لإفادات اشخاص كانوا محتجزين بداخلها.

وأدى إغلاق الصحف ووسائل الإعلام إلى غياب المعلومات والإخبار ذات المصداقية وحلت محلها الأخبار المضللة والكاذبة التي وجدت مجالا واسعا لانتشارها إلى جانب احتكار طرفا الصراع للمعلومات وبث معلومات غير حقيقية خاضعة للآلة الإعلامية للحرب.

خرجت الصحف والمؤسسات الإعلامية من سوق العمل منذ اليوم الأول والتي تقع غالبيتها في بؤرة الصراع (محيط المنطقة العسكرية) ووجد الصحفيون أنفسهم بلا عمل وأدى ذلك إلى هجر الصحفيين لمهنة الصحافة والعمل في مهن هامشية للإيفاء بمتطلبات الحياة، وعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر الصحفي ميسرة عيسى سالم الذي كان يعمل مذيعا بالهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون ومراسلاً لإذاعة بي بي سي العربية ويعمل الآن في طاحونة لطحن الحبوب بمسقط رأسه في ولاية نهر النيل.

كما تم تدمير البنى التحتية للإعلام السوداني من خلال عمليات السلب والنهب التي تتم يوميا للمؤسسات. وتم نهب معدات كل من الهيئة العامة للإذعة والتلفزيون وقناة سودانية **24** وقناة النيل الأزرق وقناة البلد ومكتب هيئة الإذاعة البريطانية (BBC).

وتوقفت (**26**) صحيفة ورقية عن الصدور ، و(**10**) محطات إذاعية بولاية الخرطوم في حين بلغ عدد الإذاعات الولائية التي توقفت عن العمل توقفا كاملا (**7**) إذاعات، ومعظم الصحف والإذاعات والقنوات لم تسدد رواتب منسوبيها منذ اندلاع الحرب، وهنالك مؤسسات صحفية أنهت خدمة العاملين/ات بها، ومؤسسات منحت العاملين/ات بها إجازة مفتوحة دون راتب. ومؤسسات قامت بفصل صحفيين/ات دون صرف مستحقات نهاية الخدمة بحسب قوانين العمل.

ويعيش الصحفيون والصحفيات في غرب السودان أوضاعاً مأساوية خاصة في المناطق التي تشتد فيها المعارك والاشتباكات، وعلى الرغم من المحاولات المستمرة لرصد الانتهاكات هناك، إلا انه لا يزال مصير عشرات الصحفيين/ات بولايات دارفور المشتعلة مجهولاً وذلك لصعوبة الاتصال ولانقطاع شبكات الاتصال والانترنت في عدد من الولايات لعدة شهور.

حرب السودان موجهة ضد النساء والفتيات

هالة الكارب

إن وضع النساء والفتيات في السودان أكثر من مأساوي، ليس فقط أنهن يواجهن التحديات العديدة التي تخلقها الحرب، بل إن فقدان الدخل وسرقة المدخرات وفقدان السكن وارتفاع التضخم وتدمير البنية التحتية وقطاعات الصحة والتعليم والعدالة قد توقف تقريبًا، من بين أمور أخرى.

كما أنهن مستهدفات بشكل مباشر من قبل مجموعات متعددة من الجيوش تحديدا مليشيات الدعم السريع التي تستخدم العنف الجنسي ضد النساء والبنات كاستراتيجية حرب. فتعاني النساء السودانيات من جرائم الاغتصاب والاغتصاب الجماعي والاسترقاق الجنسي، وتستهدف المليشيا الطفلات بالزواج القسري مقابل الغذاء أو عبر ممارسة الضغوط وتخويف الأُسر.

ويتم تعنيف واسترقاق النساء داخل منازلهن وأمام ازواجهن واخونهن وابائهن وقد نتج عن ذلك قتل متعمد لأفراد تصدوا للدفاع عن نساء من أفراد أسرهن.

ووفقا لرصد شبكة صيحة في جزيرة توتي وولاية الجزيرة يستخدم العنف الجنسي للانتقام من أفارد المجتمع المحلي، ومثال لذلك عند رفض المصليين في توتي تواجد الدعم السريع في المسجد اقتحمت تلك القوات منزل أحد الاسر واغتصبت سيدة أمام أهلها.

حدث نفس الامر في الحصاحيصا عندما اقتحمت قوات الدعم السريع أحد المنازل واختطفت فتاة لعدة أيام واعادتها وهي محطمة تماما جراء التعذيب والعنف الذي تعرضت له.

كما لم تسلم النساء في الصفوف الامامية من غرف الطواري في مناطق الجريف غرب وامبدة من جرائم الدعم السريع حيث تم رصد الاعتداء على الممرضة والعاملة الصحية والمرافقة في مستشفى الحصاحيصا وتتعرض النساء البائعات في الأسواق للعنف المنظم من اغتصاب وتحرش جنسي وكذلك النساء في الطرق السفرية في مناطق ارتكازات الدعم السريع.

ويتم أيضا استهداف النساء وفقا لخلفياتهن الثقافية والاثنية مثل استهداف النساء اللاجئات من اثيوبيا وإرتريا والنساء من قبائل المساليت وقبائل جبال النوبة بشكل منتظم في مناطقهن الأصلية وهن عرضة للاختطاف في مناطق سيطرة الدعم السريع.

وقد رصدت شبكة صيحة ام ارترية في منطقة ام بدة تم اغتصابها من قبل عربة دعم سريع تحمل 12 فردا حيث قامت الام بمقايضة سلامتها مقابل ان يتركوا طفلتاها ذوات ال 10 و12 عاما، وتركت في حالة صحية خطرة تطلبت تدخلا جراحيا مستعجلا.

وتتفاقم حالات الحمل غير المرغوب فيه لغياب البرتوكول الخاص بحالات الاغتصاب وذلك لعدة أسباب أهمها عدم توفر الرعاية الطبية في مناطق وولايات الاشتباك وما حولها لضحايا الاغتصاب؛ حتى في حالات الطوارئ الطبية والتي يعد العنف الجنسيّ أحدها؛ إذ يتعرض ضحاياه إلى عواقب صحية ونفسية خطيرة.

يحدث كل هذا العنف الممنهج ضد النساء والفتيات في ظل بيئة اجتماعية وسياسية معادية للنساء والبنات في السودان على كل المستويات ويتجلى ذلك في انعدام الخدمات الصحية والقانونية وخدمات الدعم النفسي بما في ذلك في الولايات والمدن الآمنة حيث تتعرض النساء والبنات لجرائم التحرش ونكران المعاناة، ورصدت الشبكة ٧ حالات انتحار لفتيات ونساء لم يطقن قسوة الواقع حولهن وما تعرضن له من تعذيب.

يحفل تاريخ السودان الحديث المليء بالحروب منذ عقود عدة بانتشار جرائم العنف الجنسي ويصاحب ذلك سيادة لثقافة الانكار والحصانة والتي تجلت في بنية قانونية بائسة وضعيفة تتستر بالأعراف والتقاليد والتدين المتطرف للهروب من وضع آليات قانونية واضحة للتصدي لجرائم العنف الجنسي وجرائم العنف ضد النساء والفتيات.

وهذه الحرب وحملات العنف الممنهج ضد المدنيين ماهي الا تجليات لضعف وانعدام آليات العدالة والالتزام بمنظومات حقوق الانسان وحقوق النساء، كل ذلك جعل من العنف ضد النساء والبنات أمرا عاديا في ظل انعدام المحاسبية والصرامة في فرض العقاب.

إن الاستجابة لجرائم العنف الجنسي ضمن شروط ومتطلبات القانون الدولي الإنساني وقوانين حقوق الإنسان، ولابد من الضغط على الأطراف المتحاربة تحديدًا الدعم السريع والمليشيات لفتح ممرات آمنة للمدنيين، خاصة للنساء والأطفال، مع ضرورة السماح للمجتمع المدني والمنظمات الإنسانية والامم المتحدة من تشكيل جهات رقابية على تلك الممرات للخروج من مناطق النزاع، كما ان دعم وتمويل عيادات وغرف آمنة بالتعاون مع المجتمع المدني والجهات ذات الاختصاص في الولايات الآمنة تمكّن من الاستجابة الطبية الفورية لحالات الاغتصاب، وتقديم الرعاية النفسية والخدمات أصبح امراً ضرورياً عاجلا.

ولابد من إصدار منشورات تسمح بالاستجابة للحالات العاجلة دون التقيّد بفتح بلاغات في الشرطة أو النيابة في حالة ضرورة الوصول إلى الخدمات الصحية التي تتطلب تدخلاً طبيًا، كما انه أصبح من الضرورى الاستثمار وتمويل وإنشاء مراكز إيواء للأمهات وأطفالهن، ومراكز للأطفال فاقدي السند، والعمل على دعم الأسر البديلة للأطفال في حالة رفض المواليد نتيجة لجريمة الاغتصاب.

حوار

ملف العدد

سجل المخازي: السودانيات يواجهن الاغتصاب والاستغلال في سياق الحرب

شاهدة عيان ومختصة في قضايا النوع:

- حالات الاغتصاب الموثقة أقل بكثير من الواقع
- وقوع استغلال جنسي لنساء كثيرات بسبب فقرهن
- ضرورة توفير مستلزمات ما بعد الاغتصاب
- يجب توعية المجتمع بوضع الناجيات ودعمهن
- اغتصبت نساء أمام أزواجهن وأستطيع تأكيد حالتي انتحار
- قانون الإجهاض في السودان يمثل عقبة ويجب تعديله فوراً

أُعِدّ هذا الحوار مع الأستاذة فاطمة الطيب (وهذا اسم مستعار لأسباب معلومة) للعدد رقم صفر من نشرة الراصد السوداني. والغرض الأساسي من الحوار هو تسليط بعض الضوء على المستويات الكارثية للعنف الجنسي والاغتصاب المرتبط بالحرب الجارية منذ ١٥ أبريل ٢٠٢٣، وكذلك الطبيعة المعقّدة لهذا العنف.

الخلفية المهنية للأستاذة فاطمة تؤهلها تماماً للتعامل مع هذا الموضوع. فهي من الناحية الأكاديمية خبيرة في قضايا النوع والجندر، وكما سنرى ظلت عيناها مفتوحتان على مدى رحلات نزوحها عبر ولايات السودان لما يحدث حولها، رغم أنها شخصيا، وكذلك أسرتها، كانوا في عين العاصفة، غير آمنين، مثل كل النازحين.

بناء على مقابلات كثيرة أجرتها الأستاذة فاطمة، لا يمكن الكشف عن كل تفاصيلها، ولا التفاصيل المتعلقة بالناجيات، ولكنا حاولنا استخلاص صورة عامة- وإن كانت لا تزال ناقصة، كما ورد في الحوار- للأهوال التي مرت بها النساء السودانيات.

أكدت الأستاذة فاطمة، من واقع المقابلات التي أجرتها ومن واقع معايشتها، وقوع الكثير من حالات الاغتصاب في مختلف أنحاء البلد. وأكدت أن ما هو موثق أقل كثيراً من الواقع. كما أشارت إلى وقوع استغلال جنسي لنساء كثيرات بسبب فقرهن، أو بسبب الإفقار الذي تعرضن

له في سياق الحرب. وتحدثت عن الوصمة وردود فعل المجتمعات والأسر، الداعم في بعض الحالات، لكن المتسم بالإنكار أو العزوف عن مساعدة الناجية، في الغالب، إن لم يكن إدانتها. كما أن النساء الناجيات أنفسهن يلتزمن الصمت.

أشارت فاطمة إلى الأثر الضار للقانون السوداني المنظّم لعمليات الإجهاض. ودعت إلى توفير مستلزمات ما بعد الاغتصاب، وإلى أهمية توعية المجتمع عبر وسائل الإعلام الجماهيري بشأن وضع الناجيات وسبل دعمهن.

أجرى الحوار د. نعمة محجوب وهي أكاديمية متخصصة في الصحة العامة، والمنسي الطاهر وهو باحث وحقوقي (والاسمان كذلك مستعاران).

ونحن نحضر لهذا الحوار، علمنا أن رحلة نزوحك قادتك إلى أقاليم مختلفة حدثينا عن هذه الرحلة والناس الذين التقيت بهم؟

-كانت رحلة مضنية، زاد من الألم فيها شعورنا بأننا أجبرنا على مغادرة بيوتنا. انتقلنا من ولاية إلى أخرى وتعرضنا في الطرق لقدر كبير من الترهيب من قبل جنود الدعم السريع.

تحركنا بلا مال أو أوراق ثبوتية بسبب ما سمعنا في أول أيام الحرب عن مخاطر التحرك بأي قدر من المال أو بهويات واضحة، رغم أنني وأسرتي لا علاقة لنا بطرفي الحرب.

ذهبنا إلى إحدى الولايات في وسط السودان، ثم انتقلنا في نزوح ثان، بعد أسابيع قليلة، إلى ولاية أخرى مجاورة. بعدها اضطررنا للتنقّل عبر عدد من الولايات حتى نتمكن من الوصول إلى الحدود الدولية.

طوال هذه الرحلات قابلت عدداً كبيراً من الناس وسجلت الكثير من القصص. التقيت بمغتصبات، وحوامل نتيجة للاغتصاب، ونساء تعرضن للتعنيف اللفظي في مختلف الولايات.

ما هي خلاصة تجربتك؟

-من هذه التجربة أعتقد أن الاغتصابات الموثقة أقل كثيراً من الحقيقة. على سبيل المثال، كانت الاغتصابات ممارسة رئيسية في التحركات اليومية لجنود الدعم السريع في بعض المناطق بهدف إجبار الذكور على الإفصاح عن ممتلكات الأسرة أو تسليمها. هذا ما سمعته من النساء الناجيات.

-اغتصبت نساء أمام أزواجهن. على الأقل أستطيع تأكيد حالتي انتحار في إحدى مدن وسط السودان بسبب الوصمة الناتجة عن حدوث حمل ناتج عن الاغتصاب.

-في إحدى الحالات وفي مدينة كبيرة اغتصبت أم يزيد عمرها عن السبعين من قبل عدة مجرمين بسبب شكهم في أنها تخفي معلومات عن ممتلكات الأسرة.

-كثير من النساء اللاتي التقيت بهن تعرضن أيضاً للإهانات المتكررة والتعدي اللفظي بأقذع العبارات.

ما هي السمات المشتركة بين الناجيات من العنف الجنسي بأشكاله المختلفة اللاتي التقيت بهن؟

-هؤلاء النسوة من كل الولايات التي طالتها الحرب. أي ولاية دخلها الدعم السريع مارس فيها هذه الانتهاكات. لا أستطيع ولا يستطيع أي شخص في هذه اللحظة حصر عددهن. كل الذين التقيت بهن لا يرغبن ولن يوافقن على كشف هوياتهن لتفادي الوصمة.

-منهن متزوجات وغير متزوجات. وأعمارهن تتفاوت تفاوتاً كبيراً إذ تتراوح من ١١ إلى ٥٠ سنة. لكن النسبة الأكبر في العشرينات والثلاثينات من أعمارهن.

-إحدى الفتيات من إحدى ولايات وسط السودان اغتصبت قبيل زواجها بأيام. وفي أكثر من حالة اختفت الأسرة بكاملها من منطقة سكنها لتفادي الوصمة المرتبطة باغتصاب ابنتهن.

هل التقيت بأي حالات نتجت عنها آثار مرضية؟

-نعم التقيت بحالات أصيبت بالأمراض المنقولة جنسياً. بعض النساء أصبن بالزهري، وهذا مرض ظاهر. لكن في الغالب لم يذهبن إلى طبيب للتأكد من الإصابة بأمراض أخرى منقولة جنسياً.

-الانتهاكات التي حدثت خارج الخرطوم مثلا وقعت قبل أشهر أو أسابيع قليلة من وقتنا هذا. وما حدث في مختلف الولايات، من مختلف أشكال الجرائم ما تزال معرفتنا به ناقصة بسبب نقص الاتصالات وسرقة الهواتف الشخصية للكثير من الناس.

هل هؤلاء الناجيات مدركات لما هو متاح لهن من دعم؟

-أعرف أن هناك مجموعات فيها طبيبات وغيرهن يقدمن الدعم النفسي والعلاجي لكن الوضع معقّد. نحتاج توعية كبيرة للمجتمع ككل لأن طلب الفتيات والسيدات مثل هذه الخدمة، قد يكون نفسه مدخل للتشهير بهن في مجتمعاتهن.

-تقديم الخدمات الفردية صعب، وربما لا تقبل عليها النساء. بعض الناجيات أسرهن لا تعلم بما حدث لهن ولا يملكن القدرة على إبلاغ الأسرة.

هل تجد الناجيات دعما من الأسرة؟

-هناك أسر دعمت بعضها البعض، خاصة في المدن. ففي المدن نزح الناس بسرعة، ولكن في الريف لم يفر الناس، بل استقبلوا نازحين من المدن لذلك وقعت نساء عديدات في الأرياف ضحايا لهذه الجرائم.

-في بعض القرى نُبّه الناس من خلال مكبرات الصوت في المساجد لإخراج الشباب والفتيات من القرية. أخرجت الفتيات وبقيت النساء الأكبر عمراً، ومع ذلك من نجت من الاغتصاب من هؤلاء النسوة الأكبر عمراً لم تنج من الضرب.

-وفي حالات أخرى أجبرت النساء النازحات إلى قرية أخرى على النزوح مرة أخرى، هن ومضيفهن، بسبب مهاجمة هذه القرية.

-في قرى أخرى أُخرجت النساء وظل بعض الرجال لحراسة البيوت خوفا من سرقتها.

-لجأ كثير من الأسر إلى دور الإيواء المرتجلة. والنساء اللاتي التقيت بهن في هذه الدور تحدثن إليّ بدون وجود أسرهن.

أنتِ أشرتِ إلى الدعم السريع عدة مرات. من هم المنتهكين في الحالات التي التقيت بها؟

-الحالات التي التقيت بها جميع المرتكبين كانوا من الدعم السريع. ومع ذلك أنا لا أتهم كل جنود الدعم السريع وإلا لكنا جميعنا تعرضنا لما تعرضت له هؤلاء النسوة الناجيات.

لماذا هذه الاعتداءات الواسعة على النساء، ما الدافع حسب رأيك؟

-أفضل ألا أتحدث في هذه النقطة، لأن الخوض فيها بصورة تفصيلية قد يكشف عن بعض الضحايا..

-لكن المؤكد أن حالات كثيرة حدثت بهدف الإخضاع وإجبار العائلات على تسليم ممتلكاتها.

هل كانت هناك ممارسات أخرى تضررت منها النساء؟

-نعم. في إحدى الحالات حكت إحدى السيدات في الخرطوم عما يشبه السخرة الجنسية إثر تعرضها للاغتصاب من **6** أشخاص بعد استدراجها لمقابلة شخص ما استغل وضعها وحاجتها للمال والطعام. كما أكد لي غفير (حارس) أحد المنازل إحضار بعض الجنود لثلاثة نساء فقيرات قدم الجنود لهن محتويات المنزل مقابل الجنس.

سمعنا عن حالات زواج قسري لجنود الدعم السريع من المجتمعات التي دخلوها. هل قابلت حالات كهذه؟

-قرأت عن حالات في الإعلام، لكني شخصياً لا معلومات لدي في هذا الشأن.

هل قابلت حالات خارج الخرطوم وولايات الوسط؟

-نعم. على سبيل المثال، في إحدى الولايات في غرب السودان التقيت وتحدثت مع بعض الحالات. في إحدى القرى تعرضت سيدة للتحرش واللمس أثناء مرورها أمام الجنود ثم اغتصبت في نهاية المطاف.

هل لديك مقترحات لمواجهة هذا الوضع؟

-من الضروري توفير حبوب الإجهاض ومستلزمات ما بعد الاغتصاب بطريقة آمنة. كما أن قانون الإجهاض في السودان يمثل عقبة كبيرة أمام النساء ويجب تعديله فوراً. لان الإجهاض ممنوع في السودان وبالتالي فليس للنساء مكانا آمنا للإجهاض لذا يلجأن لوسائل غير آمنة تعرض حياتهن للخطر.

-بعض الصيدليات ظلت في السنوات الماضية، على الأقل في الخرطوم، ترفض بإيعاز من السلطات بيع حبوب الإجهاض وحتى بيع بعض أدوية الملاريا للسيدات (التي يشك أنها تستخدم للإجهاض).
-ومع شح الأدوية حالياً لا بد من توفير هذه الحبوب. ليس مهما أن نعرف كم عدد المغتصبات وإنما المهم مساعدتهن. ودور المنظمات هنا مهم بسبب قصور دور الدولة، سواء بسبب سياساتها أو بسبب ظروف الحرب.
-نحتاج إلى تضافر الجهود فما رأيناه من اعتداءات أقل من الواقع. والنساء يحتجن إلى الدعم الطبي والنفسي أكثر من الدعم الغذائي.

ندوة

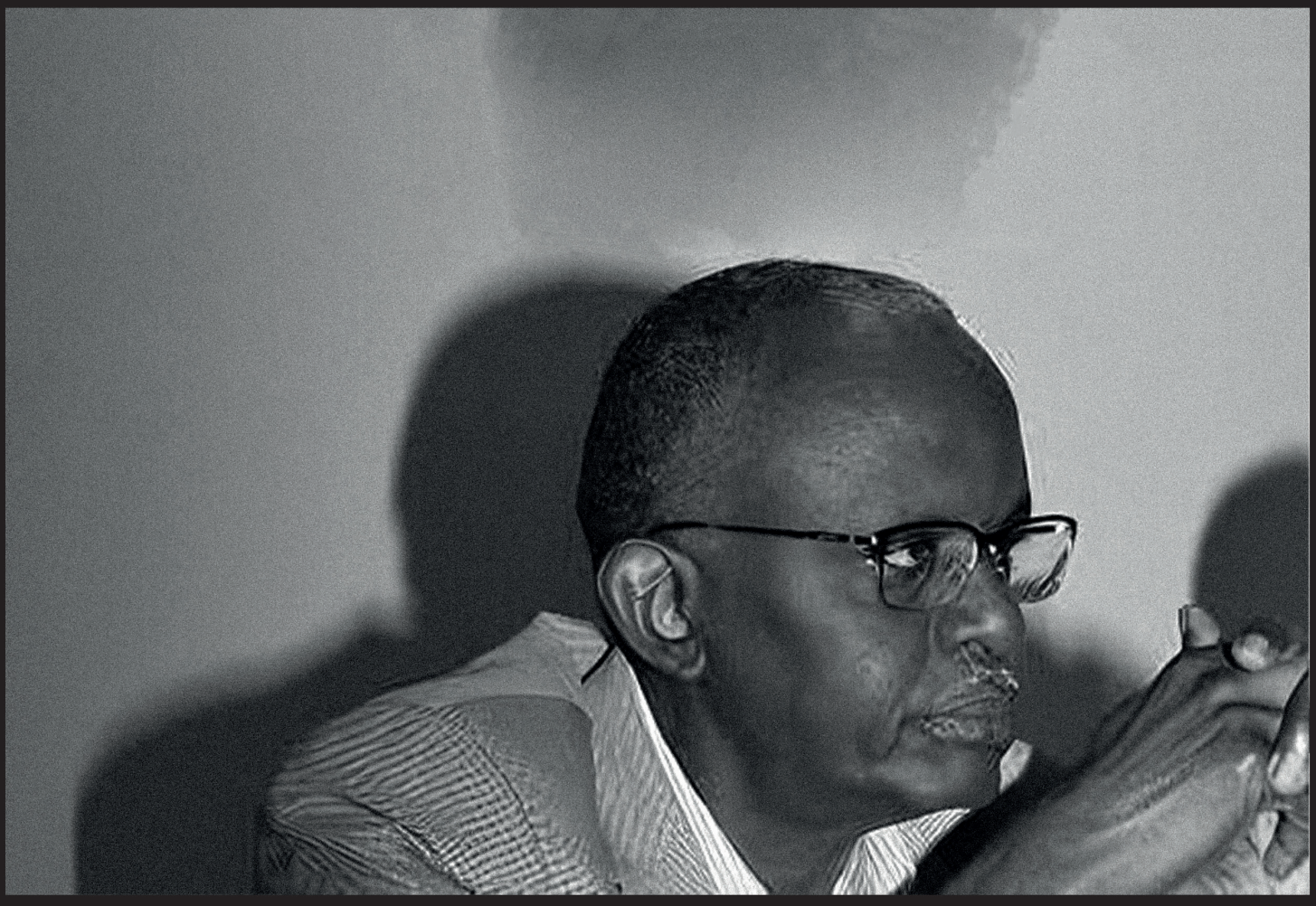

ندوة

إضافة للدعم السريع والجيش هناك قوات مسلحة أخرى واللجنة الأمنية للنظام السابق

سليمان بلدو: أطراف الحرب انتهازيون يتنافسون على موارد السودان الاقتصادية

- السودان يفقد ٤ بليون دولار من صادر الذهب بسبب الحرب
- استخلاص ما يتبقى من الذهب يؤدي للإجهاض والعجز الجنسي

تلخيص: سيد أحمد بلال

أكد المدير العام للمرصد السوداني للشفافية والسياسات، الدكتور سليمان بلدو، أن هناك تكاملاً انتهازياً يصحبه تنافس بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع على الموارد الاقتصادية للبلاد، ما قاد إلى الحرب التي اندلعت في أبريل من العام الماضي.

وأوضح بلدو، في محاضرته التي جاءت بدعوة من مجموعة "أجندة مفتوحة" بعنوان "حرب السودان والهيمنة على الموارد الاقتصادية"، أن هذا التنافس يتجلى في عدة أمثلة. ففي عام **2023**، وبعد اندلاع الحرب، تم تصدير ٥ آلاف رأس من الماشية عبر ميناء بورتسودان، وهو رقم غير مسبوق، ومعظمها أتت من مناطق سيطرة الدعم السريع في ولايات دارفور الأربعة وأجزاء من ولايات غرب وجنوب كردفان.

وقال بلدو إن هناك نموذجاً آخر يتجلى في مدينة الأُبيّض، حيث يوجد أكبر سوق للمحاصيل في السودان، وتُحاصرها قوات الدعم السريع من كل الاتجاهات. ومع ذلك، تخرج يومياً ما بين **50** إلى **60** شاحنة، وتأخذ قوات الدعم السريع من كل شاحنة مبلغاً مالياً محدداً.

وأضاف بلدو أنه قرأ منشوراً على وسائل التواصل الاجتماعي لشخص يقول إن البنزين الذي يأتي إلى المدينة من ليبيا يُباع بواسطة أشخاص في الجيش، وقد ارتفع سعره من **6** آلاف إلى **35** ألف جنيه للجالون.

الذهب وجبل عامر

الذهب وجبل عامر

وأشار بلدو إلى أن شركة الجنيد للأنشطة المتعددة سُجلت في عام **2009**، وبدأ التعدين التقليدي في جبل عامر عام **2012**، حيث شارك فيه نحو مئة ألف منقب تجمعوا في منطقة بني حسين من تشاد والنيجر ومالي وحتى جنوب الجزائر، بالإضافة إلى لاجئين من سوريا وأشخاص من مصر وغيرها.

وقال إن علاقات الإنتاج كانت بسيطة، حيث اعتبر بنو حسين أن جبل عامر ملكية لهم، وسيطروا على كل الخدمات وصاروا يأخذون نصيباً من كل من يعمل هناك. لكن الحرب اندلعت بينهم وبين جماعة أخرى من الإبل، ما أدى إلى مقتل **800** شخص في يوم واحد.

وحاول وزير الداخلية إعادة السيطرة على المنطقة بعد أن خرجت عن سلطة الدولة، لكنه واجه مقاومة، ولم يجد دعماً من الجيش، فاستقال من منصبه.

وأشار بلدو إلى أن شركة الجنيد، التي تملكها الدولة ويسيطر عليها الدعم السريع، كانت تعالج مخلفات الإنتاج لاستخراج الذهب باستخدام الزئبق، ما ضاعف من تمكين الدعم السريع اقتصادياً.

أجهزة الثريا

وأضاف بلدو أن أجهزة الثريا انتشرت في السودان بشكل كبير، حتى صار السودان ثاني دولة في العالم بعد أفغانستان في هذا المجال. وأصبح السودان من أكبر مستهلكي بطاقات (أير تايم كارد)، حيث يتم جلب هذه البطاقات من دبي وبيعها لتحقيق أرباح كبيرة.

وأوضح بلدو أن شركة سيدكو، التي كانت تتبع لاتحاد الطلاب التابع للحزب الحاكم وقتها، سيطرت على هذا المجال. وبعد سقوط نظام البشير في **2019**، انتقل الامتياز إلى شركة تريدينغ المسجلة في الإمارات باسم القوني دقلو (الأخ الأصغر لحميدتي). وقد استوردت هذه الشركة ألف سيارة من نوع تاتشر ولاند كروزر، ساهمت في قمع التظاهرات في بداية ثورة **2019**.

وكشف بلدو عن أرقام مخيفة بالنسبة لصادر الذهب، حيث بلغ الإنتاج المعلن عنه بين عامي **2012** و**2018** حوالي **107** أطنان سنوياً، لكنه تراجع إلى ٢ طن فقط في سنة الحرب **2023**. وأشار إلى أن نصف الصادر يتسرب عن طريق التهريب، مما يعني فقدان السودان لـ**4** بليون دولار.

اتفاق سلام جوبا

تطرق د. بلدو إلى اتفاق سلام جوبا، مشيراً إلى أن حميدتي أشرف على الاتفاق الذي منح مني مناوي وزارة المعادن وسلطة دارفور مقابل اتفاق سري لدعم المكون العسكري مقابل الحصول على الوزارات الأكثر دخلاً مالياً (وزارتي المعادن والمالية).
وأشار بلدو إلى أن الرئيس المخلوع عمر البشير طلب من روسيا مساعدته ضد أمريكا في عام **2017**، وفتح أمام الروس باب التنقيب عن الذهب، مما أدى إلى دخول شركة مروي غولد الروسية. وقد منح البشير للشركة **30%** من نصيب الحكومة في التنقيب، لكنها تركت الاستثمار الزراعي وركزت على التعدين، وباعت آلياتها الزراعية لشركة زادنا التابعة للجيش.
وأكد بلدو أن قوات الدعم السريع أصبحت قوة معترف بها بنص القانون عام **2017**، وصارت لها ميزانية لبناء مقرات. واستمر هذا الحال حتى بعد سقوط البشير، وحتى خلال عامين من الحكم المدني.

المقاومة الشعبية

وقال بلدو إن شركة كوش حصلت على تصريح للتنقيب في مربع **14** بجبال النوبة، لكن الإرادة الشعبية منعت الشركة من التنقيب. وعادت الشركة بعد الانقلاب بحماية الجيش وبشراكة مع شركة الجنيد. كما ظهرت مقاومة شعبية في منطقة العبيدية ضد مصانع الكرتة والمواد السامة، حيث أحرق المواطنون مصنعين لشركة الجنيد وشركة تابعة للأمن.

وتناول بلدو تسجيل آل دقلو لمنطقة جبل عامر تحت مسمى مربع ND-15، وإعلانهم عن تنازلهم لحكومة السودان عن منطقة جبل عامر مقابل تعويض بمقدار 300 مليون دولار.

وأشار إلى تنقيب وحدات الجيش في منطقة العبيدية، ومنطقتي جبيت وكسلا، والمقاومة الشعبية التي تصدت لذلك بعد اتضاح خطر التنقيب باستخدام المواد السامة مثل الزئبق والسيانيد، مما أدى إلى الإجهاض لدى النساء، والعجز الجنسي لدى الرجال، وموت الحيوانات، وتدمير البيئة.

وأكد بلدو أنه وبعد نشوب الحرب مباشرة، استعاد آل دقلو السيطرة على جبل عامر. وقبل شهرين من اندلاع الحرب، سحب عبد الرحيم دقلو مساهمة شركة الجنيد من المحفظة.

دراسات

دراسات

أثر الحرب الحالية على المؤسسة العدلية السودانية

المستشار عبدالإله محمد عثمان

تعد المؤسسة العدلية في السودان من أهم الدعائم التي تضمن استقرار النظام القانوني وحماية حقوق المواطنين. ومع اندلاع الحرب الحالية، تأثرت هذه المؤسسة بشكل كبير، مما أثر على أداء المحاكم والنيابات والشرطة، وترك المواطن في مواجهة تحديات قانونية وأمنية كبيرة. يهدف هذا المقال إلى تقديم لمحة عن أثر الحرب على المؤسسة العدلية السودانية، مع التركيز على التحديات الحالية والنتائج السلبية الناتجة عن هذا الصراع.

موجز تاريخي للمؤسسة العدلية السودانية

غربت شمس الدولة المهدية على سفوح كرري في الثاني من سبتمبر ١٨٩٨، حيث انهزم الخليفة وجيشه أمام قوات الاحتلال البريطاني بقيادة اللورد كتشنر. عبر كتشنر نهر النيل إلى الخرطوم، ورفع العلمين البريطاني والمصري على أنقاض سرايا غردون، وبدأ فورًا في تأسيس الإدارة الثنائية الجديدة بموجب اتفاقية الحكم الثنائي بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية الخديوية.

غادر كتشنر السودان في عام ١٩٠٠، وتولى السير ريجنالد ونجت الحكم حتى عام ١٩١٦. قام ونجت بإنشاء هياكل الإدارة البريطانية التي اعتبرت نواة الدولة السودانية الحديثة. استعان بموظفين بريطانيين ومصريين وشوام، ولكن السيطرة كانت للبريطانيين حتى تم إجازة قانون الحكم الذاتي عام ١٩٥٣ واستكملت سودنة الوظائف بعد الاستقلال.

أنشأ ونجت باشا ثلاث مكاتب رئيسة هي: السكرتير الإداري، السكرتير المالي، والسكرتير القضائي، الذي شكل نواة السلطة القضائية والنيابة العامة في السودان. استمرت هذه المؤسسات في تقديم الاستشارات القانونية، إنشاء المحاكم الجنائية والمدنية، صياغة القوانين، ومراجعة العقود الحكومية.

في عام ١٩٥٣، صدر قانون الحكم الذاتي الذي أدى إلى تشكيل أول حكومة وطنية منتخبة ديمقراطياً. تم إنشاء ديوان النائب العام المستقل عن وزارة العدل، مما فصل بين وزارة العدل التي تقدم الاستشارات القانونية للحكومة، والنيابة العامة التي تتولى تمثيل الاتهام في الدعاوى الجنائية. تأثرت وزارة العدل بالمزاج السياسي والمذهبي للسلطة القائمة، فتارة يُضم إليها ديوان النائب العام وتارة تبقى وزارة قائمة بذاتها. ولكن بناءً على الوثيقة الدستورية الأخيرة، تم الفصل بين وزارة العدل كجزء من السلطة التنفيذية والنيابة العامة كجهة تتولى الإدعاء العام وتمثيل الاتهام في الدعاوى الجنائية وسلطة إشراف على الشرطة في التحريات الجنائية.

أما الشرطة السودانية، فهي قوة مدنية نظامية مدربة تدريبا عسكريا لتستطيع أداء مهامها في حفظ القانون وبسط الأمن ومنع الجريمة. أنشئت الشرطة السودانية الحديثة في العقد الأول من القرن العشرين، وظلت تخضع لإشراف السكرتير الإداري، ويتربع على قمة هرمها القيادي مدير عام الشرطة. مرت مؤسسة الشرطة السودانية بمراحل مختلفة حتى استقرت على ما هي عليه الآن، وظلت تتبع لوزارة الداخلية التي آلت إليها معظم اختصاصات مكتب السكرتير الإداري السابق. والشرطة لصيقة بالقضاء، وفيما بعد أصبحت مرتبطة بالنيابة العامة التي آلت إليها سلطة الإشراف على التحقيقات الجنائية.

هذا السرد التاريخي المختصر ضروري لشرح آليات عمل المؤسسة العدلية الحديثة في السودان والعلاقة بين أجهزتها المختلفة من قضاء ونيابة وشرطة.

وضع الحقوق الأساسية وفق الدستور

لكي نفهم النتائج السلبية للحرب على المحاكم والنيابات والشرطة، يجب أن نعرض بإيجاز الحقوق التي يكفلها الدستور السوداني. تنص المادة ٤ (١) من الوثيقة الدستورية على أن السودان دولة مستقلة ذات سيادة ديمقراطية برلمانية تعددية لا مركزية، تقوم فيها الحقوق والواجبات على أساس المواطنة دون تمييز. وتلتزم الدولة باحترام الكرامة الإنسانية والتنوع وتأسس على العدالة والمساواة وكفالة حقوق الإنسان.

تنص المادة ٦ على سيادة حكم القانون وخضوع الجميع له، وتؤكد أن الجرائم الجسيمة لا تسقط بالتقادم. أما المادة ٣٠، فتسند ولاية القضاء للسلطة القضائية وتؤكد استقلالها المالي والإداري. تنص المادة ٣٢ على استقلال النيابة العامة، بينما تحدد المادة ٣٦ دور قوات الشرطة في حفظ الأمن وسلامة المجتمع.

كما تتناول الوثيقة الدستورية الأحكام المتعلقة بحالة الطوارئ، وتحدد حقوق وحريات المواطنين في وثيقة الحقوق والحريات، مشددة على عدم التمييز وحماية الحقوق والحريات المكفولة في الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من قبل السودان.

اندلاع الحرب وتفاقم الأزمة

توترت الأوضاع الأمنية والسياسية في السودان بعد إعداد مسودة الاتفاق الإطاري، حيث لاحظ المراقبون إعادة تموضع قوات الدعم السريع. في ١٣ أبريل ٢٠٢٣، حشدت قوات الدعم السريع ناقلاتها العسكرية نحو قاعدة مروي الجوية، ما أدى إلى تبادل الاتهامات بينها وبين الجيش. في ١٥ أبريل، اندلعت الاشتباكات المسلحة في الخرطوم واستخدمت فيها الأسلحة الثقيلة والمدفعية. تطورت الاشتباكات إلى حرب شاملة امتدت إلى دارفور وكردفان والجزيرة.

تأثير الحرب على المدنيين

أدت الحرب إلى نزوح مئات الآلاف من المواطنين من الخرطوم إلى الأقاليم المجاورة والدول المجاورة مثل مصر وتشاد. تم إجلاء مواطنين ذوي جنسيات مزدوجة عبر عمليات نقل جوي وبحري نفذتها حكوماتهم بالتنسيق مع الطرفين المتقاتلين. لا تزال عمليات النزوح مستمرة عبر الصحراء بطرق غير مشروعة، مما أدى إلى سقوط قتلى وجرحى بسبب حوادث السير في الطرق الوعرة.

تدهور الخدمات واختفاء مظاهر الدولة

اختفت مظاهر الدولة في مناطق الاشتباكات وتدهورت الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه والصحة. لم تعد المؤسسات العدلية والأمنية قادرة على توفير الحماية والأمن للمواطنين، ما أدى إلى انعدام وجود الشرطة في الأحياء وتعطل المحاكم والنيابات في معظم أنحاء العاصمة.

النيابة العامة

في أمدرمان، تعمل نيابة كرري فقط، وهي تواجه صعوبات لوجستية بسبب الحرب. تقوم النيابة بمتابعة القضايا الجنائية وتوزيع المهام خارج نطاق اختصاصها الجغرافي. تتعامل مع القضايا البسيطة في محاكم كرري، بينما تُحال القضايا الكبيرة إلى ولاية نهر النيل. تضررت مقرات النيابة العامة واستُهدفت بالقصف والنهب، مما أدى إلى زيادة المشاق على المواطنين للوصول إلى النيابة.

السلطة القضائية

تعرضت المحاكم في الخرطوم للتدمير والنهب، وتم إحراق وثائق مهمة، بما في ذلك وثائق الأراضي. تضررت محكمة الفساد بشكل خاص، حيث تم إتلاف ملفات القضايا قبل إضرام النيران فيها. تعمل المحاكم بكفاءة أقل من ٥٠٪، وتقتصر على التوثيقات وبلاغات الحراسة. يواجه المتقاضون صعوبات كبيرة في الوصول إلى المحاكم بسبب الأوضاع الأمنية، كما أن عدم انتظام الأجور للقضاة وموظفي النيابة العامة يزيد من تفاقم الأزمة.

تهديدات ومضايقات

يتعرض القضاة ووكلاء النيابة لمضايقات أمنية من قبل عناصر قوات الدعم السريع، مما يزيد من خطورة ممارسة مهامهم. تأكدت حالات اختطاف واغتيال لوكلاء نيابة وقضاة، مما يبرز التهديدات الأمنية الكبيرة التي يواجهها العاملون في الجهاز العدلي.

الدعم السريع وتشغيل المؤسسات العدلية

قامت قوات الدعم السريع بفتح محاكم ونيابات وأقسام شرطة في المناطق التي تسيطر عليها، في محاولة لتأكيد دورها كسلطة أمر واقع. إلا أن المعلومات حول كيفية أداء هذه المؤسسات لوظيفتها تظل غير واضحة.

الدعم السريع وتشغيل المؤسسات العدلية

قامت قوات الدعم السريع بفتح محاكم ونيابات وأقسام شرطة في المناطق التي تسيطر عليها، في محاولة لتأكيد دورها كسلطة أمر واقع. إلا أن المعلومات حول كيفية أداء هذه المؤسسات لوظيفتها تظل غير واضحة.

الأوضاع بالسجون والمؤسسات الإصلاحية

منذ اندلاع الحرب في **15** أبريل **2023**، توقفت إدارة السجون في العاصمة الخرطوم عن العمل، وتم إفراغ السجون من كافة المساجين. شمل ذلك المدانين بجرائم خطرة مثل النائب الأول لرئيس الجمهورية المعزول علي عثمان محمد طه وآخرين من قادة النظام السابق. في **1** أغسطس **2023**، أصدرت النيابة العامة بولاية كسلا أوامر بالقبض على عدد من قادة النظام السابق بتهمة التخطيط لإشعال الحرب في شرق السودان.

الوضع في السجون

فقدت الدولة السيطرة على السجون، مما أدى إلى فرار قادة النظام السابق والمجرمين الخطيرين. تفيد تقارير بأن بعض هؤلاء القادة ظهروا في اجتماعات مع ضباط متقاعدين بالجيش، ويعتقد أن الجيش يوفر لهم الحماية. تبادل الطرفان الاتهامات حول المسؤولية عن إفراغ السجون.

وفقًا لوكالة الأناضول، فإن إطلاق سراح السجناء يهدد بتعميق الفوضى في الخرطوم. وأفادت وزارة الداخلية بأن قوات الدعم السريع اقتحمت خمسة سجون بين **21** و**24** أبريل **2023** وأطلقت سراح النزلاء، بينما نفت قوات الدعم السريع هذه الاتهامات ووجهت اللوم إلى الجيش.

التحديات التي تواجه السجون

تعاني السجون من نقص في الإمدادات الغذائية نتيجة القتال، مما دفع إدارات السجون إلى إطلاق سراح النزلاء لتجنب موتهم جوعًا. تقدر عدد النزلاء بين **18** ألف إلى **30** ألف نزيل، بناءً على القدرة الاستيعابية للسجون التي تعاني من الاكتظاظ.

الشرطة

منذ بداية الحرب، اختفى وجود الشرطة في أماكن العمليات، مما أدى إلى انتشار السرقات ونهب البيوت والمحال التجارية في الخرطوم ودارفور والجزيرة. نقلت رئاسة الشرطة إلى بورتسودان، وأوضح الناطق الرسمي باسم الشرطة أن عناصر الشرطة غير قادرة على أداء مهامها في مناطق النزاعات.

الشرطة

منذ بداية الحرب، اختفى وجود الشرطة في أماكن العمليات، مما أدى إلى انتشار السرقات ونهب البيوت والمحال التجارية في الخرطوم ودارفور والجزيرة. نقلت رئاسة الشرطة إلى بورتسودان، وأوضح الناطق الرسمي باسم الشرطة أن عناصر الشرطة غير قادرة على أداء مهامها في مناطق النزاعات.

الوضع في الولايات خارج العاصمة

تشهد ولاية الجزيرة، التي اجتاحتها قوات الدعم السريع، أوضاعًا مشابهة للعاصمة الخرطوم. اختفت مظاهر الدولة، وانتشرت الفوضى والعنف. تعاني الولاية من نقص حاد في السلع والخدمات الأساسية، كما تعرضت المرافق الصحية للتدمير.

ولايات كردفان ودارفور

تتعرض ولايات كردفان ودارفور لتدهور مستمر بسبب الحرب، حيث تنتشر انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع. تشمل هذه الانتهاكات القتل والتهجير القسري والاعتداءات الجنسية، مما يزيد من معاناة السكان المحليين.

المفقودين

تشمل حالات الاختفاء القسري غياب الضمانات القانونية التي تلزم طرفي النزاع باتخاذ التدابير اللازمة لضمان معرفة مصير الأشخاص المفقودين. يواجه العديد من العائلات صعوبة في معرفة مصير أفرادها المفقودين.

حماية المدنيين

تعاقب القوانين الدولية والوطنية على الجرائم ضد المدنيين، لكن غياب الالتزام من قبل المقاتلين يزيد من معاناة المدنيين. تشمل الانتهاكات الاعتقال التعسفي، التعذيب، التهجير القسري، والقتل خارج نطاق القانون.

تحديات المحاكم العسكرية

تخضع قوات الدعم السريع لمحاكمها الخاصة بموجب قانون قوات الدعم السريع لعام **2017**، مما يجعلها غير خاضعة لقانون القوات المسلحة. هذا الوضع يخلق تحديات كبيرة في ملاحقة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة أثناء العمليات الحربية.

توصيات لإعادة بناء المؤسسات العدلية

يتعين على المجتمع الدولي تقديم الدعم الفني والمالي للمساعدة في إعادة بناء المؤسسات العدلية في السودان. يمكن أن يشمل هذا الدعم توفير تدريب للقضاة ووكلاء النيابة، وتأهيل البنية التحتية للمحاكم، وتقديم الدعم النفسي للعاملين في النظام القضائي.

تعزيز سيادة القانون

ينبغي تعزيز سيادة القانون من خلال إصلاح التشريعات وتعزيز استقلالية القضاء. يجب وضع قوانين تحمي استقلال القضاء وتمنع التدخلات السياسية في النظام القضائي، لضمان العدالة والمساواة لجميع المواطنين.

إشراك المجتمع المدني

يجب إشراك منظمات المجتمع المدني في عملية إعادة بناء النظام القضائي. يمكن لهذه المنظمات أن تلعب دوراً مهماً في مراقبة الأداء القضائي، وتقديم الدعم القانوني للمواطنين، والعمل على توعية الجمهور بحقوقهم القانونية.

معالجة الأوضاع الإنسانية

يجب وضع خطة شاملة لمعالجة الأوضاع الإنسانية الناتجة عن الحرب، بما في ذلك تقديم المساعدات الإنسانية للمناطق المتضررة، وتوفير الحماية للمدنيين، وضمان احترام حقوق الإنسان.

الخلاصة

تعاني المؤسسة العدلية السودانية من تداعيات خطيرة نتيجة الحرب الحالية. يتطلب استعادة العدالة وبناء نظام قضائي قوي ومستقل جهوداً مشتركة من الحكومة السودانية والمجتمع الدولي ومنظمات المجتمع المدني. من خلال تعزيز سيادة القانون وتوفير الدعم اللازم، يمكن للسودان أن يتخطى هذه الأزمة ويبني مستقبلاً أكثر عدلاً واستقراراً.

أخبار

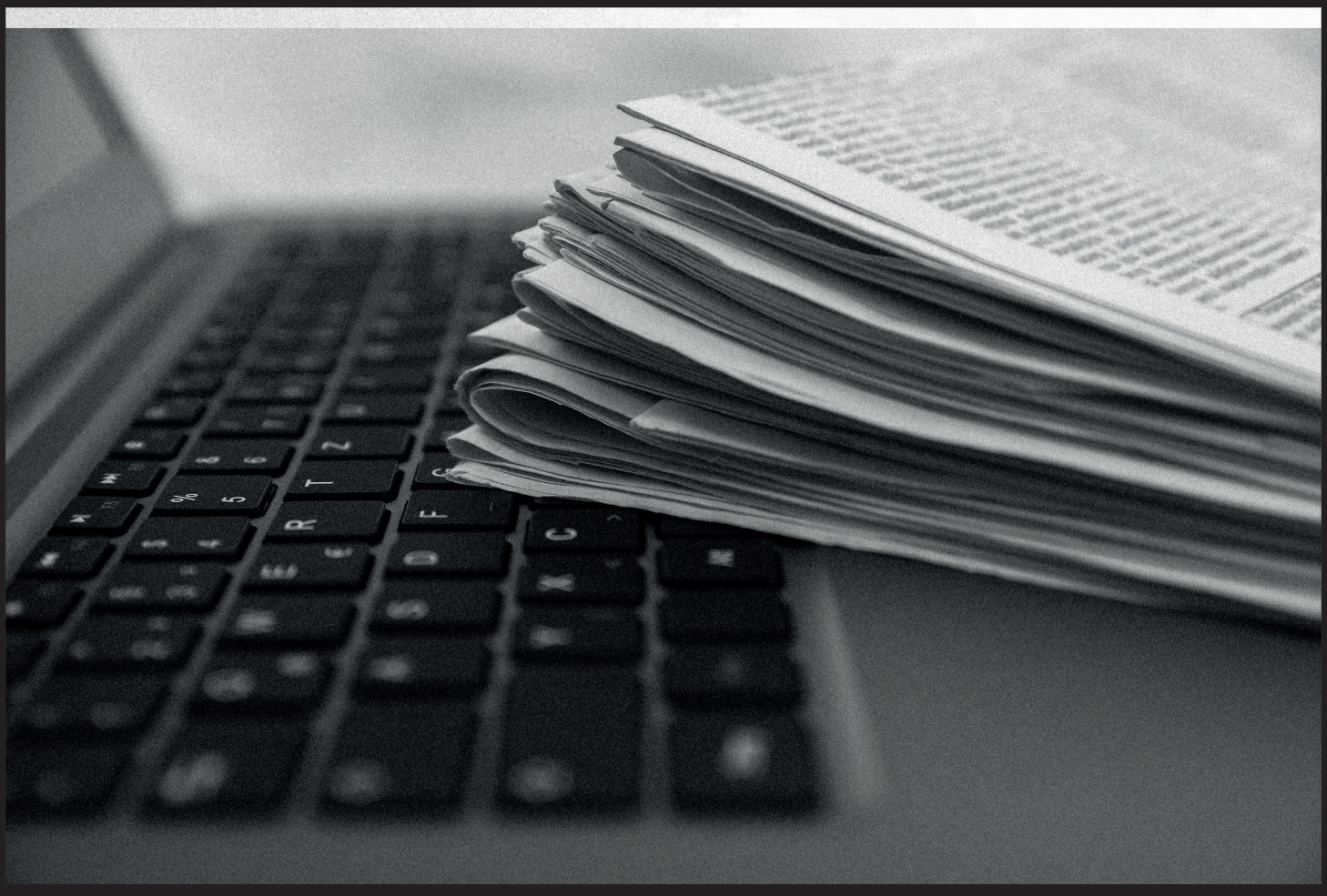

31 يوليو غلق باب تقديم المعلومات والوثائق لبعثة تقصي الحقائق في السودان

دعت البعثة المكلفة بتقصي الحقائق في السودان الأفراد والمجموعات والمنظمات إلى تقديم المعلومات والوثائق ذات الصلة بولايتها، وحددت ٣١ يوليو ٢٠٢٤ موعداً نهائياً لتقديم الطلبات.

وكان مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة قد أصدر القرار رقم ٢/٥٤ في ١١ أكتوبر ٢٠٢٣ بتشكيل بعثة لتقصي الحقائق حول انتهاكات حقوق الإنسان في السودان في إطار الحرب الراهنة.

جاء هذا القرار بعد مناصرة مكثفة من منظمات حقوقية سودانية ودولية لأعضاء المجلس بشأن تردي أوضاع حقوق الإنسان في السودان بسبب الحرب.

وعقد المجلس جلسة خاصة حول السودان في مايو ٢٠٢٣، بعد اندلاع الحرب في ١٥ أبريل ٢٠٢٣، تقرر خلالها تعزيز ولاية الخبير المستقل حول السودان، المعين من قِبل المفوض السامي لحقوق الإنسان طبقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان في نوفمبر ٢٠٢١، للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في إطار الحرب الجارية.

وينص القرار على تشكيل بعثة لتقصي الحقائق من ثلاثة خبراء في القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بولاية واسعة تشمل التحقيق وجمع المعلومات حول الانتهاكات، وتحديد المرتكبين من أفراد وكيانات، وتقديم توصيات للمجلس حول المساءلة والمحاسبة.

ومن المقرر أن تقدم البعثة تقريراً شفوياً أولياً لمجلس حقوق الإنسان في جلسته الثانية من هذا العام، الجلسة ٥٦، في يونيو ٢٠٢٤.كما ستقدم تقريرها المكتوب في الجلسة ٥٧ التي ستنعقد في سبتمبر/أكتوبر ٢٠٢٤، وتقدمه أيضاً إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاعتيادية لهذا العام.

وفي ديسمبر من العام الماضي، أعلن رئيس مجلس حقوق الإنسان، فاكلاك باليك عن تعيين محمد شندي عثمان، من تنزانيا، وجوي إيزيلو من نيجيريا، ومنى رشماوي من الأردن/سويسرا، أعضاءً مستقلين في البعثة على أن يشغل محمد شاندي عثمان منصب رئيس البعثة.

السير الذاتية لأعضاء البعثة:

محمد شندي عثمان/ تنزانيا:

- شغل منصب رئيس المحكمة العليا في تنزانيا من ديسمبر **2010** إلى يناير **2017.**
- في عام **2017**، كُلف بفحص المعلومات الجديدة المتعلقة بوفاة الأمين العام الثاني للأمم المتحدة داغ همرشولد.
- بين **2019** و**2020**، عمل عضواً في لجنة خبراء الاستعراض المستقلة للمحكمة الجنائية الدولية ونظام روما الأساسي.
- شغل منصب المدعي العام لتيمور الشرقية **(2001-2000)**، ورئيس هيئة الادعاء في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا **(2000-1998)**، وكبير مستشاري قطاع القانون والعدالة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كمبوديا.
- كان عضواً في لجنة التحقيق رفيعة المستوى التابعة لمجلس حقوق الإنسان حول الوضع في لبنان في **2006**، وخبيراً مستقلاً لمجلس حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان **2010-2009.**
- رأس لجنة خبراء حقوق الإنسان المعنية بإثيوبيا **2023-2022.**

جوي إيزيلو/ نيجيريا:

- أستاذة قانون متميزة ومحامية أولى في نيجيريا بخبرة في حقوق الإنسان، القانون الجنائي، مقارنة الدساتير، وحقوق المرأة والطفل في أفريقيا.
- عميدة فخرية للقانون في جامعة نيجيريا، وأستاذة زائرة في عدة جامعات.
- مؤسسة ومديرة مجموعة مساعدة النساء **(WACOL)**، منظمة غير حكومية مكرسة لتعزيز حقوق الإنسان للنساء والشباب.
- عملت مقررة خاصة للأمم المتحدة المعنية بالاتجار بالأشخاص من **2008** إلى **2014.**
- حصلت على العديد من الأوسمة الوطنية والدولية، بما في ذلك وسام النيجر من الحكومة النيجيرية **(2006)**، وظهرت في قائمة بي بي سي لعام **2022** التي تضم **100** امرأة مؤثرة في العالم.

منى رشماوي/ الأردن/سويسرا:

- مسؤولة كبيرة سابقة في الأمم المتحدة، شغلت آخر مرة منصب رئيسة مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسوريا.
- في **2005-2004**، كانت المدير التنفيذي لأمانة لجنة التحقيق الدولية التابعة للأمم المتحدة بشأن دارفور.
- من **2009** إلى **2022**، كانت رئيسة فرع سيادة القانون والمساواة وعدم التمييز في مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.
- شغلت منصب الخبيرة المستقلة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الصومال من **1996** إلى **2000.**
- كانت مديرة مركز استقلال القضاة والمحامين في لجنة الحقوقيين الدولية في جنيف من **1991** إلى **2000.**
- مارست المحاماة من **1981** إلى **1991** في الأرض الفلسطينية المحتلة، وشغلت منصباً رفيعاً في مؤسسة الحق.
- تشمل منشوراتها الأكاديمية حقوق الإنسان، القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الجنائي الدولي.
-

ملاحظة للقراء:
للمزيد من المعلومات حول كيفية تقديم الوثائق والمعلومات، يمكنكم زيارة الموقع الرسمي لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.
https://www.ohchr.org/ar/hrbodies/hrc/home

مديرو شركة نمساوية متهمون بالتواطؤ في جرائم حرب بالسودان

مديرو شركة نمساوية متهمون بالتواطؤ في جرائم حرب بالسودان
وجه الادعاء النمساوي تهماً جنائية ضد عدد من كبار المديرين السابقين لشركة OMV AG، بسبب تواطؤهم في جرائم حرب ارتكبت خلال فترة عملهم في السودان.
تفاصيل الاتهامات
ووفقاً للمعلومات المستقاة من الدعوى القضائية يُزعم أن الشركة كانت جزءًا من تحالف مع شركة لوندين للبترول السويدية، حيث قامت بأنشطة تنقيب في السودان وجنوب السودان في الفترة ما بين **1999** و **2003** (قبل استقلال دولة جنوب السودان).
وتشير الاتهامات إلى أن الشركتين كانتا على دراية بالانتهاكات التي ترتكبها الحكومة السودانية ضد المدنيين في السودان وجنوب السودان لتأمين المناطق النفطية، لكنهما استمرتا في أعمالهما لتحقيق المكاسب الاقتصادية.
دعاوى سابقة
وفي العام الماضي مثل كل من المدير التنفيذي السابق لشركة لوندين للبترول، شنايتر، ورئيس مجلس إدارة الشركة السابق السويدي إيان لوندين، واللذان يقيمان حالياً في سويسرا، أمام محكمة مقاطعة ستوكهولم بتهمة تورّطهما في تأجيج حروب النفط في السودان بين عامي **1997** و**2003**، أو على الأقل عدم مبالاتهما وبصورة متعمدة بانتهاكات خطيرة ارتكبت ضد المدنيين من قبل القوات والميليشيات المدعومة من الخرطوم.
وكانت الشركة آنذاك قد عملت على "تأمين" حقل نفط محتمل، في ما يُعرف الآن بجنوب السودان، مع علمها أن ذلك يعني الاستيلاء على المنطقة بالقوة.
ووفقاً للادعاء السويدي فإن هذه الانتهاكات، تتضمّن عمليات قصف، وإطلاق نار على المدنيين من طائرات هليكوبتر حربية، وحرق القرى والمحاصيل، لكن المسؤولَيْن الاثنيْن بالشركة نفيا جميع التهم الموجهة

مديرو شركة نمساوية متهمون بالتواطؤ في جرائم حرب بالسودان

وجه الادعاء النمساوي تهماً جنائية ضد عدد من كبار المديرين السابقين لشركة OMV AG، بسبب تواطؤهم في جرائم حرب ارتكبت خلال فترة عملهم في السودان.

تفاصيل الاتهامات

ووفقاً للمعلومات المستقاة من الدعوى القضائية يُزعم أن الشركة كانت جزءًا من تحالف مع شركة لوندين للبترول السويدية، حيث قامت بأنشطة تنقيب في السودان وجنوب السودان في الفترة ما بين ١٩٩٩ و **2003** (قبل استقلال دولة جنوب السودان).

وتشير الاتهامات إلى أن الشركتين كانتا على دراية بالانتهاكات التي ترتكبها الحكومة السودانية ضد المدنيين في السودان وجنوب السودان لتأمين المناطق النفطية، لكنهما استمرتا في أعمالهما لتحقيق المكاسب الاقتصادية.

دعاوى سابقة

وفي العام الماضي مثل كل من المدير التنفيذي السابق لشركة لوندين للبترول، شنايتر، ورئيس مجلس إدارة الشركة السابق السويدي إيان لوندين، واللذان يقيمان حالياً في سويسرا، أمام محكمة مقاطعة ستوكهولم بتهمة تورّطهما في تأجيج حروب النفط في السودان بين عامي **1997** و**2003**، أو على الأقل عدم مبالاتِهما وبصورة متعمدة بانتهاكات خطيرة ارتكبت ضد المدنيين من قبل القوات والميليشيات المدعومة من الخرطوم.

وكانت الشركة آنذاك قد عملت على "تأمين" حقل نفط محتمل، في ما يُعرف الآن بجنوب السودان، مع علمها أن ذلك يعني الاستيلاء على المنطقة بالقوة.

ووفقاً للادعاء السويدي فإن هذه الانتهاكات، تتضمّن عمليات قصف، وإطلاق نار على المدنيين من طائرات هليكوبتر حربية، وحرق القرى والمحاصيل، لكن المسؤولَيْن الاثنيْن بالشركة نفيا جميع التهم الموجهة إليهما. وعند بدء المحاكمة وفي تصريح للصحافة في محكمة مقاطعة ستوكهولم، قال إيان لوندين إن جميع الاتهامات ملفّقة و "نتطلع إلى الدفاع عن أنفسنا أمام محكمة تحترم القانون".
ومن المقرر أن تستمر المحاكمة حتى شهر فبراير ٢٠٢٦، وستتضمن جلسات استماع ثلاثة أيام في الأسبوع.
وسينضم إلى المحاكمة ٣٤ ضحية كأطراف مدنية، كما سيتم استدعاء ٥٧ شاهداً، والذين ستكون بينهم شخصيات مرموقة مثل رئيس الوزراء السويدي السابق كارل بيلت، ووزير الداخلية السابق لألمانيا غيرهارد باوم، والمدير السابق للشؤون الأفريقية في مجلس الأمن القومي الأمريكي جون بريندرغاست.
وبموجب القانون السويدي، قد يواجه المتهمان الاثنان عقوبة السجن مدى الحياة إذا تمت إدانتهما. ولكن من المرجّح أن ننتظر سنتين على الأقل لمعرفة النتيجة التي ستسفر عنها المحاكمة.

ومن المقرر أن تستمر المحاكمة حتى شهر فبراير ٢٠٢٦، وستتضمن جلسات استماع ثلاثة أيام في الأسبوع.
وسينضم إلى المحاكمة ٣٤ ضحية كأطراف مدنية، كما سيتم استدعاء ٥٧ شاهداً، والذين ستكون بينهم شخصيات مرموقة مثل رئيس الوزراء السويدي السابق كارل بيلت، ووزير الداخلية السابق لألمانيا غيرهارد باوم، والمدير السابق للشؤون الأفريقية في مجلس الأمن القومي الأمريكي جون بريندرغاست.
وبموجب القانون السويدي، قد يواجه المتهمان الاثنان عقوبة السجن مدى الحياة إذا تمت إدانتهما. ولكن من المرجّح أن ننتظر سنتين على الأقل لمعرفة النتيجة التي ستسفر عنها المحاكمة.

تقرير بأنشطة المرصد السوداني لحقوق الإنسان

2022 – 2024

المقدمة

المرصد السوداني لحقوق الإنسان، منظمة غير حكومية تأسست في عام 2005 ومسجلة بمفوضية العون الإنساني في السودان، ويركز نطاق عمل المرصد على حماية وتعزيز ومناصرة حقوق الإنسان في السودان.

رؤية المرصد هي الدعوة إلى احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في السودان وضمانها لجميع المواطنين والمواطنات المقيمين على أراضيه وفقاً لما نصت عليه المواثيق الدولية والمواثيق ذات الصلة بحقوق الإنسان الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية والثقافية.

المرصد يضم في عضويته عدد من المدافعين/ات عن حقوق الإنسان والأكاديميين/ات الذين ساهموا في مجال حقوق الإنسان في السودان منذ عام 1986.

المرصد السوداني لحقوق الإنسان عضو في عدد من شبكات حقوق الإنسان الوطنية والإقليمية والدولية، مثل اتحاد منظمات المجتمع المدني السوداني والمنظمة العربية لحقوق الإنسان والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان (FIDH) وغيرها الكثير.

هذا التقرير يعكس رؤية المرصد في عدد من الانشطة كالمناصرة، التوثيق والمراقبة والتقارير، والتدريب.

البيانات والتقارير والتوثيق 2021-2022

نشط المرصد في التوثيق والإبلاغ عن انتهاكات حقوق الانسان في 2021.

على سبيل المثال، في يناير 2021 أجرى المرصد السوداني لحقوق الإنسان والمركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام بعثة لتقصي الحقائق في السودان في أجزاء مختلفة من دارفور والخرطوم.

في تقرير صدر في نوفمبر 2021، قدمت منظماتنا توصيات ملموسة لمعالجة تطلعات الشعب السوداني إلى السلام والعدالة، ولا سيما العودة إلى الحكم المدني والانتقال السلمي، ولكن أيضًا لتطوير الفرص لتنفيذ آليات المساءلة. لمعالجة العنف في دارفور.

توثيق الانتهاكات

في فبراير 2022 وبالتعاون مع الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان والمركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام، نشرنا بيانًا مشتركًا في فبراير 2022 حول حالة حقوق الإنسان في السودان.

بالتعاون مع منظمة ريدرس، بدأنا في مارس 2022 بتوثيق الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان في السودان منذ أكتوبر 2022 [عن بعد ووجهًا لوجه] منذ أكتوبر 2021 ونشرنا تقريرًا مشتركًا في

للأمم المتحدة، كما نشرنا فيديو يلخص انتهاكات حقوق الإنسان التي تعرضت لها إحدى الناجيات.

بيان السودان: بعد مرور عام على الانقلاب العسكري، أصبح التحول المدني ضروريًا أكثر من أي وقت مضى.

المناصرة في 2023

في 17 أبريل 2023، نشر المرصد السوداني لحقوق الإنسان بيانًا مشتركًا حول الحرب في السودان التي اندلعت في 15 أبريل 2023. ودعونا، من بين أمور أخرى، إلى الوقف الفوري للاشتباكات المستمرة؛ دعم تطلعات الشعب السوداني لتعزيز الديمقراطية من خلال القيادة المدنية؛ اتخاذ جميع التدابير لحماية حقوق الإنسان للشعب السوداني وتقديم المساعدات الإنسانية إلى الفئات الأكثر ضعفاً بالشراكة مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. وأيضًا، في ورقتنا الدعوية الصادرة في يونيو 2023، حثنا مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة على إنشاء لجنة تحقيق دولية مستقلة بشأن جميع انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة منذ 15 أبريل 2023.

حيث شارك المرصد السوداني لحقوق الإنسان في حمله مناصرة في مجلس حقوق الإنسان بجنيف من 19 الي 22 يونيو 2023. وكانت اهم المطالب ان يقوم المجلس بإنشاء لجنة تحقيق دولية مستقلة في جميع الانتهاكات التي حدثت في السودان منذ 15 أبريل.

الإنساني الدولي وقوانين حقوق الانسان في مناطق سيطرتها، التحقيق في جميع ادعاءات التعذيب والمعاملة السيئة والوفاة أثناء الاحتجاز، واتخاذ التدابير لتقديم الجناة المشتبه فيهم إلى العدالة في محاكمات نزيهة، الوقف الفوري لعمليات القصف العشوائي على المناطق المأهولة بالسكان المدنيين والمرافق المدنية واستهداف المدنيين من قبل القوات المسلحة والدعم السريع.

أصدر المرصد بيانا عن الاعتداء على قافلة الصليب الاحمر بالخرطوم يوم 11 ديسمبر 2023

أصدر المرصد بيانا عن اوضاع حقوق الانسان في السودان يوم 1 يناير 2024

قام المرصد بعقد اجتماع مع منظمات المجتمع المدني السودانية في شهري يناير وفبراير 2024 للتنسيق والتعاون مع اللجنة الدولية لتقصي الحقائق في السودان.

مشروع التدريب

قام المرصد بتنظيم 4 دورات تدريبية مستهدفة 150 شخص من المدافعين عن حقوق الانسان. ويهدف المشروع في سياق الحرب الحالية في السودان إلى رصد وتوثيق والإبلاغ عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان في السودان.

بدأ التدريب في أكتوبر في نيروبي ودورتين قامت إحداهما في نوفمبر في كمبالا والأخرى في مصر.

استهدف التدريب أعضاء شبكة المرصد السابقين والتواصل مع الأعضاء الجدد المدافعين عن حقوق الإنسان من جميع أنحاء السودان. والأهم من ذلك، في عملية اختيارنا للتدريب، استهدفنا المدافعين عن حقوق الإنسان الذين ينحدرون من المناطق المرتبطة بالنزاع في جميع أنحاء السودان. وأيضًا، طوال عملية الاختيار، سنضمن التوازن بين الجنسين.

الهدف من هذا المشروع هو ثلاثة مؤشرات:

1) تعريف المشاركين/ات بتطبيق مبادئ القانون الإنساني الدولي في النزاعات المسلحة غير الدولية مع الإشارة بشكل خاص إلى أزمة السودان المستمرة والبلدان الأخرى.
2) تعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني على رصد انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني لضمان ترجمة الرصد إلى سياسة

موقع المرصد

تم انشاء الموقع https://www.suhrm.org/ في أغسطس 2022 والذي يعكس أنشطة المرصد في مجال توثيق حقوق الإنسان في السودان من خلال مجموعة واسعة من الأنشطة مثل رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، وبناء قدرات منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان، وأنشطة المناصرة داخليا، اقليميا وعالميا، بالإضافة إلى إجراء البحوث والدراسات في مجال حقوق الإنسان.

www.suhrm.org

الراصد السوداني

المساهمون في تحرير هذا العدد:

مجدي النعيم، أحمد الزبير، سيد أحمد بلال، ويني عمر ، زهير الزناتي وقصي مجدي سليم

نشرة دورية تصدر من المرصد السوداني لحقوق الانسان / العدد صفر / مايو2024